

# دراسة إقامة بنايات سكنية وبيع وحداتها بقيمة معقولة

## بنك الاسكان يوافق على ١٦٧١ قرضاً بقيمة ٧١ مليون ريال في ١١ شهراً

عدنان درويش ٧٤١٣: طلباً في قائمة الانتظار والتنسيق قائم مع بنوك تجارية لتسريع الدور

كتبت - شمسة الريامية



عدنان درويش



التنسيق مع البنوك لتسهيل الحصول على قروض اسكانية

إقامة مشروعات عقارية أو المشاركة فيها وتملك الأراضي المناسبة لإقامة المشروعات الإسكانية بما يكفل تعزيز دور البنك في قطاع الإسكان واستقراره المالي والمساهمة الفعالة في تنمية وتطوير النهضة العمرانية في البلاد. ويصل الحد الأقصى المسموح به للقروض من قبل بنك الإسكان ٦٠ ألف ريال حتى يانصيبه لذوي الدخول المتدنية إلا أن هناك اختلافاً في رسوم الخدمات المصرافية والإدارية وفقاً لشريحة الدخل الشهري والتي تم تحديدها بالمرسوم السلطاني الصادر في أغسطس من عام ٢٠١٢ والذي قضى بتحفيضها.

تركز على إقامة المشروعات الإسكانية أو تمويلها خاصة لذوي الدخل المحدود والمتوسط، بالإضافة إلى مستقبلية للأعوام العشرة المقبلة

حالياً إقامة بنايات سكنية ومن ثم بمحافظة مسقط. ويتبنى بنك الإسكان استراتيجية بيع وحداتها على المواطنين بقيمة معقولة خصوصاً في ظل ندرة الأراضي وأوضح المدير العام أن البنك يدرس

بلغ عدد طلبات القروض التي وافق بنك الاسكان عليها منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية نوفمبر ١٦٧١ طلباً بقيمة إجمالية بلغت ٧١ مليون ريال مقابل ٢٠٤٢ قرضاً كان قد قدمها البنك خلال العام الماضي.

واكد عدنان بن حيدر درويش مدير عام بنك الاسكان في تصريح لعمان الاقتصادي ان البنك يسعى خلال عام ٢٠١٥ إلى تقديم أكبر قدر ممكن من القروض وتسريع الدور للمتقاضين والراغبين في الاستفادة من خدمات البنك مشيراً إلى ان هناك تنسيقاً قائماً مع بعض البنوك التجارية العالمية في البلاد ومنها بنك مسقط وبنك صحار لتسهيل قروض زبائن بنك الاسكان بشروط ميسرة ولمدة محددة، حيث يقوم بعد ذلك بسداد أرصدة هذه القروض موضحاً ان ذلك يأتي في إطار حرص البنك على توفير المسكن المناسب للأسرة العمانية.

وتبلغ مخصصات القروض المدعومة للعام الحالي ٨٠ مليون ريال، فيما وصل حجم المحفظة الإئتمانية ٢٩٩,٥ مليون ريال، أما عدد الطلبات التي لا تزال في قائمة الانتظار فتصل إلى ٧٤١٣ طلب قرض.